

## المحور الخامس : الإقتصاد الكلي للإبتكار

### أولا : النظريات الاقتصادية المفسرة للإبتكار

الإبتكار؛ هو عملية تحويل الأفكار والمعرفة إلى منتجات أو خدمات أو أساليب إنتاج جديدة أو مطوّرة، تؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، زيادة التنافسية ، تحقيق النمو الاقتصادي، ولا يقتصر الابتكار على التكنولوجيا فقط، بل يشمل: ابتكار المنتجات، ابتكار العمليات الإنتاجية، الابتكار التنظيمي، الابتكار التسويقي.

A. نظرية شومبيتر (Joseph Schumpeter) : تُعد من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية للإبتكار ، يرى شومبيتر أن الابتكار هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ويتم عبر ما سمّاه :\*التدمير الخلاق (Creative Destruction)\*، والذي يعني ظهور ابتكارات جديدة يؤدي إلى زوال التقنيات والمنتجات القديمة، وإعتبر أنّ الابتكار يُحدث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد.

أما عن أشكال الابتكار عند شومبيتر:

1. إنتاج سلعة جديدة

2. استخدام طريقة إنتاج جديدة

3. فتح سوق جديدة

4. اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية

5. إنشاء تنظيمات صناعية جديدة

B. النظرية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Theory) : تنظر إلى الابتكار من زاوية السوق والتكاليف و

إعتبار الابتكار وسيلة لزيادة الإنتاجية و خفض التكاليف كما أن الشركات تبتكر لتحقيق \*\*أقصى ربح\*\*

C. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory): ظهرت في الثمانينيات ، مفادها أن الابتكار ناتج عن عوامل داخلية في الاقتصاد يتشكل من خلال المعرفة ورأس المال البشري عنصران أساسيان للنمو أهم مرتكزاتها: الاستثمار في التعليم والبحث العلمي يولد الابتكار؛ الابتكار لا يخضع لقانون تناقص العائد؛ الدولة لها دور مهم في دعم البحث والتطوير.

D. نظرية أنظمة الابتكار (Innovation Systems Theory): الابتكار لا يحدث بشكل فردي، بل داخل نظام متكامل، يضم: \* الشركات \* الجامعات \* مراكز البحث \* الدولة \* القوانين والمؤسسات

### ثانيا: أهمية الإبتكار على النمو الاقتصادي

يعتبر الابتكار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الحديث، خاصة في ظل التحول نحو "اقتصاد المعرفة". ومن خلال المادة العلمية المقدمة، يمكن استعراض أهمية الابتكار وتأثيره على النمو الاقتصادي وفق النقاط الأكاديمية التالية:

1. الابتكار كأداة لإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية: يُعد الابتكار وسيلة إدارية استراتيجية تسهل عملية التغيير وإعادة تهيئة هياكل الشركات لتتلاءم مع البيئة التنظيمية المتغيرة ، كما تساهم الثقافة التنظيمية القائمة على الابتكار (مثل الثقافة "الأدنوقراطية" Adhocratic) في تعزيز قدرة المؤسسات على النمو من خلال خلق رؤية ومواقف مشتركة تمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية.

2. دور الشركات الناشئة (Start-ups) في دفع عجلة النمو: تُعرف الشركات الناشئة بأنها كيانات مرنة تمتلك القدرة على التكيف السريع مع التغيرات البيئية، وهي تعتمد بشكل كلي في نموذج عملها على المنتجات والخدمات أو المفاهيم المبتكرة، و تمتلك هذه الشركات المبتكرة إمكانات نمو كبيرة (Significant growth potential)، مما يجعلها تساهم بشكل فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة.

3. تعزيز التنافسية الدولية والتصدير: الابتكار هو المفتاح لدخول الأسواق العالمية؛ حيث أن الشركات التي تتبنى ثقافة "أدنوقراطية" تتميز بالإبداع، التجريب، والمخاطرة، مما يمنحها ميزة تنافسية قوية في بيئة الأعمال الدولية، يساعد التوجه نحو الابتكار التكنولوجي الشركات على اقتناص فرص النمو والتطور ومواجهة المنافسة الشرسة في الخارج، مما يدعم ميزان المدفوعات الوطني من خلال عمليات التصدير.

4. خلق ميزة تنافسية من خلال التحول الرقمي : يؤدي الابتكار في نماذج العمل (Business Models) والتحول الرقمي إلى زيادة الكفاءة التنظيمية وتعظيم المخرجات في البيئات الاقتصادية الحديثة، يعتبر تبني الابتكار ضرورة للبقاء، حيث يعتمد نجاح المنظمة واستمراريتها على قدرتها على التطور والابتكار المستمر لمواجهة تحديات السوق.

5. الاستثمار في رأس المال البشري : يؤدي الابتكار إلى تطوير الموارد البشرية من خلال تعزيز قيم الالتزام والتمكين، مما يرفع من إنتاجية العمل وهو أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام.